

قرار :

مادة ١ - تشكيل مجلس إدارة الشركة العربية المتحدة للشحن والتغليف بالاسكندرية على الوجه التالي :

رئيس مجلس إدارة الشركة رئيس

مدير عام الإدارة العامة للشحن والتغليف

مدير عام الإدارة العامة للعدادات والنقل

أعضاء مدير عام الإدارة العامة للشئون الإدارية

مدير عام الإدارة العامة للشئون المالية

أربعة من بين العاملين بالشركة يتم اختيارهم عن طريق

الانتخاب

مادة ٢ - تعيين السيد / أحمد على عطية . رئيس مجلس إدارة الشركة العربية المتحدة للشحن والتغليف بالاسكندرية

مادة ٣ - تعيين كل من السادة الموضحة أسماؤهم فيما بعد ، عضوا مجلس إدارة الشركة العربية المتحدة للشحن والتغليف بالاسكندرية ، في الوظيفة المبينة قرير اسمه من الفتة (١٢٠٠ - ١٨٠٠ جنيه) بستوى الإدارة العليا وهم :

السيد / فؤاد بيروى هاشم ، مديرًا عاماً للإدارة العامة للشحن والتغليف.

السيد / المهندس محمود على محمد على ، مديرًا عاماً للإدارة العامة للعدادات والنقل .

السيد / مكي عبد الحليم النحاس ، مديرًا عاماً للإدارة العامة للشئون الإدارية .

السيد / عبد السميع أحمد السيد ، مديرًا عاماً للإدارة العامة للشئون المالية .

مادة ٤ - على وزير النقل البحري تنفيذ هذا القرار

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ذي القعدة سنة ١٣٩٢ (١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

١٩٧٢ لسنة ١٥٦١

بإعادة تشكيل مجلس إدارة شركة المستودعات المصرية العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؟

وعل القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٧ ببيانه الهيئة العامة لمياه الاسكندرية ،

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٥٥٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن تحرير المنفعة العامة (آثار) على قطعة أرض بناحية زبيدة البحرينة (تل علوى) مركز سيدى سالم محافظة كفر الشيخ

لـ كانت قطعة أرض تل علوى البالغة مساحتها (نصف أفدنة وأربعة قراريط وسبعين عشر سهما) الواقعة بالقطعة رقم ٣ بموضع علوى / ٩ قسم ثان مركز سيدى سالم بمحافظة تغز الشيخ ، مالك أوري ، وهي في ملكية الدولة الخاصة ، فقد طلبت هيئة الآثار المصرية تسلم هذا التل من أملاك الدولة الخاصة ، واعتبرته أثرياً لشواهد الظاهرة به . وقد وافقت إدارة أملاك الدولة الخاصة بكلابها رقم ٧١١٤٣ المؤرخ ١٩٦٩/١٠/٢٥ على تسليم هذا التل إلى الآثار .

وإذ تم تسلم التل المذكور بالحضور المؤرخ ١٩٧١/١٢٣ وحدد بالطبيعة وأصبح تحت إشراف وحراسة الهيئة العامة للآثار .

ولما كان القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض أحكام قانون نزع الملكية قد أصدر السيد رئيس الجمهورية اختصاص تحرير الملكية للمنفعة العامة ؟

لهذا يشرف نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة والإعلام بعرض مشروع القرار المرفق على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة للتفصيل بإصداره في حالة الموافقة .

نائب رئيس الوزراء

وزير الثقافة والإعلام

الدكتور : محمد عد القادر حاتم

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

١٩٧٢ لسنة ١٥٥٨

بتشكيل مجلس إدارة الشركة العربية المتحدة للشحن والتغليف بالاسكندرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؟

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ؟

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ؟ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٩٥ لسنة ١٩٦٨ بتشكيل مجلس إدارة الشركة العربية المتحدة للشحن والتغليف بالاسكندرية ؟

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

م رقم ١٦٠٢ لسنة ١٩٧٢

بشأن إضافة نوط التعبئة إلى الأنواع العسكرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعل القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة والقوانين المتعلقة به :

وعل القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة والقوانين المتعلقة به :

وعل القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن الأرمات والألوان العسكرية :

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١ لسنة ١٩٧٢ بشأن منع نوط التعبئة لأفراد القوات المسلحة :

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن إنشاء نوط الخدمة الممتازة :

قرار :

مادة ١ - يضاف (نوط التعبئة) إلى الأنواع العسكرية ويكون من ثلاث طبقات ، على أن يعلق في الترتيب (نوط الخدمة الممتازة) .

مادة ٢ - :

(أ) يمنع نوط التعبئة لن يساهم بامتياز في اعداد القوات المسلحة والبلاد للدفاع ، ويكون تعين طبقة النوط وفقاً لقدر ما يبذل من جهود مثمرة في هذا الشأن .

(ب) يمنع نوط التعبئة لضباط القوات المسلحة من ذوي الخبرات الذين يستلمون الخدمة في وقت العمليات الحربية ولأغراضها ويقتضون بها سنة من تاريخ الاستدعاء ، ويكون تعين طبقة النوط كالتالي : الطبقة الأولى : للضباط من رتبة عبد فاقدم .

الطبقة الثانية : للضباط من رتبة عبد فأحدث .

(ج) يمنع نوط التعبئة من الطبقة الثالثة لضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الذين يستلمون بالخدمة لمدة خمس سنوات متصلة بعد انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية ، وكذا الذين يستدعون للخدمة من الاحتياط ويقتضون بها خمس سنوات متصلة .

وعل القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والراتب الإضافي والتبعيضات المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ؛

وعل نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ؛

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد فئات ومرتبات بدل التكيل لرؤساء مجالس إدارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ؛

قرار :

مادة ١ - إعادة تشكيل مجلس إدارة شركة المستودعات العامة على النحو الآتي :

رئيس مجلس الإدارة	-----						
مدير عام الإدارة العامة للتخزين النوعي	-----						
مدير عام الإدارة العامة للتخزين العام	-----						
أعضاء	<table border="1"> <tr> <td>مدير عام الإدارة العامة للشئون الإدارية</td> <td>-----</td> </tr> <tr> <td>مدير عام الإدارة العامة للشئون المالية</td> <td>-----</td> </tr> <tr> <td>أربعة من العاملين بالشركة يتم اختيارهم بالانتخاب</td> <td>-----</td> </tr> </table>	مدير عام الإدارة العامة للشئون الإدارية	-----	مدير عام الإدارة العامة للشئون المالية	-----	أربعة من العاملين بالشركة يتم اختيارهم بالانتخاب	-----
مدير عام الإدارة العامة للشئون الإدارية	-----						
مدير عام الإدارة العامة للشئون المالية	-----						
أربعة من العاملين بالشركة يتم اختيارهم بالانتخاب	-----						

مادة ٢ - تعيين السيد / محمد عاصم جابر الله، رئيساً لمجلس إدارة شركة المستودعات المصرية العامة بمستوى الادارة العليا (١٤٠٠ / ١٤٠٠ جنيه) مع منحه بدل تمثيل سوى قدره ١٢٠٠ جنيه يسرى عليه التفصي المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ معدلًا بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه.

مادة ٣ - تعيين كل من السادة الموضح أسماؤهم فيما بعد ، بشركة المستودعات المصرية العامة ، في الوظيفة المبينة قرين اسمه ، بمستوى الإدارة العليا (١٢٠٠ / ١٤٠٠ جنيه) وهم :

(١) السيد / عبد الحليم مظہر القاضی ، مديرًا عامًا للإدارة العامة للتخزين العام .

(٢) السيد / حسين محمد طاهر ، مديرًا عامًا للإدارة العامة للشئون الإدارية .

(٣) السيد / أحمد كمال الدين الفتوري ، مديرًا عامًا للإدارة العامة للشئون المالية .

مادة ٤ - حل وزیر النقل البحري تنفيذ هذا القرار .

صدر برأسه الجمهوري في ٩ ذي القعده سنة ١٣٩٢ (١٤ ديسمبر ١٩٧٢)

أئور السادات